



## نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية

بيروت في 17-4-2019

أسفت نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء في لبنان لقرار وزارة المال رفض طلبها إجراء مقاصة بين مستحقات المقاولين والغرامات والضرائب المتوجبة عليهم واصفة القرار بغير العادل. وسألت كيف سيسدد المتعهدون ضرائب عن مستحقات لم تدفع لهم عن مشاريع تم تنفيذها؟ .

وأعلنت في بيان اصدريته اليوم بعد اجتماع مجلس إدارة النقابة برئاسة النقيب المهندس مارون الحلو، تفهمها لعمق الأزمة المالية التي وصلت اليها البلاد، الا أنها في الوقت نفسه لا يمكنها القبول بعدم دفع المستحقات مهما كانت الأسباب لأعمال تم إنجازها وموّلها المقاولون عبر المصارف بفوائد عالية.

وأبدت النقابة تفاؤلاً من جدية الحوار الذي يتمّ عن معضلة المقاولين، ولو لم يأت على مستوى مطالبها ، معتبرة أن الاتصالات والجولات المستمرة التي قامت بها على المسؤولين، أثمرت البدء بالتسديد لمستحقات وزارتي الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه ولكن بوتيرة بطيئة، أما في ما يتعلق بالأموال المستحقة لهم من مجلس الانماء والاعمار فلم تحصل أي عملية دفع لغاية اليوم.

وأكدت النقابة على موقفها الثابت القائم على ضرورة وقف تنفيذ الأعمال في المشاريع التي لا يتم تسديد مستحقاتها وتمديد المهل لها واستمرار مقاطعة المناقصات الممولة محلياً وعدم إطلاق الادارات العامة مناقصات بتمويل محلي.

وناشدت النقابة الدولة التي تقوم بسياسة نقشفية، تسديد الأموال المستحقة عليها بغية تحريك عجلة الاقتصاد عموماً وقطاع المقاوله خصوصاً القابع في دائرة الركود.